

## أنباء عن 4 آلاف تنكة زيت مسمومة



## حشرات مغطسة بالشوكولا ومياه مجهولة المصدر في اللاذقية نجم لـ «الوطن»: لا يوجد زيت زيتون مؤكسد في الأسواق

اللاذقية - عبير سمير محمود

أكد مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك في محافظة اللاذقية، أحمد نجم في تصريح لـ «الوطن»، عدم تسجيل أي ضبط حول وجود مواد مؤكسدة في زيت الزيتون، تافياً ما يتم تداوله على مواقع التواصل عن دخول نحو 4 آلاف عبوة زيت مؤكسدة من محافظة ادلب.

وشدّد نجم على استمرارية عمل الدوريات التوعوية في متابعة الأسواق، وسحب عينات بشكل يومي من كافة المواد الموجودة في الأسواق، مؤكداً عدم تسجيل أي حالة لما ذكر عن زيت زيتون مؤكسد في أسواق اللاذقية، وأشار نجم إلى توجيهات وزارة التجارة الداخلية بمرافقة المعاصر والمستودعات والمحلات التجارية التي تتعامل بالزيت، مبيّناً أنه يتم سحب عينات بشكل لحظي من مادة الزيت الموجودة في الأسواق.

من جهة ثانية، أكد نجم ضبط عدة معامل مخالفة للشرط التوعوية في اللاذقية، مبيّناً أنه وخلال شهر أيلول تم تنظيم 400 ضبط تمويني حتى تاريخه.

وأوضح نجم أنه وخلال المتابعة المستمرة لمعامل المواد الغذائية، تم تسجيل ضبط في معمل لتصنيع البسكويت في كرسانا بسبب مخالفة الشروط الصحية، مشيراً إلى أن المعمل يعيد تعبئة مواد منتهية الصلاحية وفق تاريخ جديد.

وأضاف مدير التجارة الداخلية إلى أنه تم ضبط حشرات في منتجات المعمل المذكور، ومنها البسكويت وشوكولا الأطفال، جميعها غير صالحة للاستهلاك البشري.

ولفت نجم إلى ضبط معمل منلفات يقوم بتزوير ماركات شهيرة، مبيّناً أنه وبعد سحب عينات من المواد المصنعة في المعمل تم التأكد من مخالفتها للمواصفات المطلوبة، مشيراً إلى اتخاذ الإجراءات القانونية بحقها.

وذكر نجم أن الدوريات التوعوية صادرت كمية كبيرة من المياه المعبأة مجهولة المصدر، مبيّناً أنه تم تنظيم 500 ضبطاً لعدم معرفة مصدر هذه العبوات.

وأكد نجم أنه تم وخلال الفترة الماضية من شهر أيلول تم إغلاق معملين وإحالة جميع المخالفين إلى القضاء المختص لاتخاذ الإجراءات القانونية بحقهم، مشدداً على استمرارية دوريات التوعوية بمرافقة ومتابعة جميع الأسواق في اللاذقية وعلى مدار الساعة.

## طالبوا بإلغائه وتشكيل لجنة تقييم جديدة تعمل بـ«نزاهة».. وكشفوا عن نيتهم الطعن به أمام القضاء

# أهال في التضامن: قرار المحافظة بهدم منازلنا «غير موضوعي» و«مجحف» بحقنا «الوطن» اطلعت على قوائم بالآلاف التواقيع للرافضين له .. وعلى قائمة المباني الصالحة للسكن

الوطن

رفض أهالي القسم الجنوبي من حي التضامن تقرير لجنة محافظة دمشق المكلفة بدراسة واقع المنطقة التي تم تحريرها مؤخراً من الإرهابيين، واعتبروا أن التقرير «غير موضوعي» وجاء «مجحفاً بحق المهجرين»، وطالبوا بـ«إلغائه».

وتشكل لجنة جديدة تقوم بدراسة المنطقة «بشكل كامل بكل نزاهة» وإصدار تقرير يظهر «الواقع الحقيقية» في المنطقة.

ويوم الثلاثاء الماضي، كشف رئيس اللجنة فيصل سرور في تصريح لـ «الوطن»، أن محافظ دمشق بشر الصبان صدق على تقرير اللجنة الذي انتهى إلى «وجود 690 منزلاً صالحاً للسكن يمكن للأهالي العودة إليها»، ريثما يتم تنظيم كامل منطقة التضامن وفق القانون رقم 10 الذي قد يستغرق بين 4 إلى 5 سنوات.

ولاقى قرار اللجنة تديداً واستنكاراً شديداً من الأهالي، ظهر جلياً في وسائل التواصل الاجتماعي، على شكل شكوى نشرت في الصفحات الزرقاء الشخصية، ووجهه العديد منها إلى الصفحات الخاصة بوسائل الإعلام والمؤسسات الحكومية، ودمعوا من خلالها إلى الاعتراض بشكل قانوني على القرار، والطعن به أمام القضاء.

وجاء في إحدى الشكاوى: إن اللجنة المكلفة بتقدير الأضرار لم تقم بعملها وتطبيق القانون رقم 3 بشكل فعلي وموضوعي وكان هناك تقصير في عملها وعدم العمل بشكل واقعي.

واعتبرت الشكاوى، أن عمل اللجنة كان «بعيداً عن النزاهة»، حيث إنه كان حياً بها أن تتوسع في عملها ودراساتها للمنطقة، وأن تشمل عملية الكشف جميع الحارات والأبنية في منطقة حي التضامن ولا يقتصر الأمر على بعض الحارات.

وأوضحت الشكاوى، أن ما يؤكد صحة أقوال الأهالي أن «البيوت التي تم تقييمها من اللجنة بأنها صالحة للسكن هي بمخازنها بعضها البعض ولا تتجاوز بضع حارات، إضافة إلى ذلك ما تم توثيقه من المهجرين من صور تدل على الوضع الجيد لكثير من الأبنية وقابليتها للترميم والسكن فيها».

ومنذ تحرير المنطقة من التنظيمات الإرهابية، ووق نشطاء مئات الصور للجدات يظهر فيها أغلب المنازل صالحة للسكن وكل ما تحتاج إليه هو ترميم بسيط.

وقال الأهالي في الشكاوى: «لقد جاء تقرير اللجنة مجحفاً بحق المهجرين وفي غير محله ومخالفًا للأصول والواقع».

وختتم الأهالي الشكاوى بالقول: «لهذا كله فإننا نطالب باتخاذ قرار يرض على إهدار تقرير اللجنة وتشكيل لجنة جديدة تقوم بدراسة واقع المنطقة

بشكل كامل بكل نزاهة ومن دون أي اعتبارات وبشكل يظهر الواقع الحقيقية وإصدار تقرير أقرب إلى الواقع».

وبدأت اللجنة الأربعة الماضية بتقييم قرار محافظ دمشق، يختم المنازل الصالحة للسكن وذلك تمهيداً لتسليمها للمالكين وشاغليها الفعليين، بعد تقديمهم الوثائق اللازمة.

وفي منشور على صفحته الخاصة بوقع «فيسبوك»، كتب المحامي عثمان العيسى وهو من الأهالي المهجرين من الحي: بعد هذه المدة من الزمن حاولنا خلالها وبمساعدة شباب الحي الفيوريين على الوطن والمصلحة العامة التواصل مع العديد من المسؤولين وأعضاء في مجلس الشعب وغيرهم وحتى الاجتماع باللجنة التي أصدرت التقرير أوضحنا لهم جميعاً مدى مساهمة أهالي حي التضامن وحاجتهم إلى العودة لمنازلهم».

وأوضح العيسى، أنه وخلال عمليات التواصل «بينا أساساً حقنا بالعودة وفق القانون والموافقة وقدمنا ما يلزم من وثائق، إلا أننا لم نجد أذاناً مصغية صافية للقلب والضمير ولم ينظروا إلينا إلا كأنعام ومن قهقه سلباً منازلنا وأموالنا وأمننا وملجاننا وقوتنا اليومي وابعوا ضمايرهم إلى قلة من الفاسدين الطامعين فكان تقرير اللجنة الصادر بتاريخ 2018/9/26 (تألفه المضمّن حرمان أكثر من 25 ألف أسرة) تتألف (من) أكثر من 200 ألف شخص من منازلهم وريمهم على قارعة الطريق لتصبح شعباً بلا سكن وبلا أمل وبلا كرامة».

ولفت العيسى إلى أن «أغلبنا فقراء عمال وفلاحين وموظفين ومتطوعين في الجيش والشرطة ووقفنا مع الدولة وكيانها خلف الجيش والقائد وقدمنا شهداء وجرحى وحُفّ ابناؤنا وبيناتنا ولم نغير موقفنا والنتيجة (أن) الفاسدين وبالتعاون مع بعض المستغلين

خطوا ونجحوا وكانت النتيجة أننا ضحايا الإرهاب والفساد».

واعتبر أن تقرير اللجنة جاء «مجحفاً بحقنا» واستخدمت اللجنة تعابير مضللة وكانت تخشى على سلامتنا وهي التي قررت إفقارنا وإفقار أولادنا وكان القرار غير قانوني وغير شرعي يعتمد على أسس غير سليمة ومخالفًا لكل الشرائع والقوانين فبعض يعتبرون مساهلتنا مخالفتاً بينما اعتبروا (أهالي) 690 منزلاً لهم حق العودة وبالأساس هذه المنازل معظم أهاليها لم يهجروا وبقيت بأيدي أصحابها أصلاً ولم يدخلها مسلحون، وذلك لتغطية على سليمهم عشرات الآلاف من بيوتنا التي معظمها لم يتعرض لهم جراء الأعمال الحربية إنما تعرضت للنهب والتخريب على أيدي الفاسدين والمارقين».

وقال: «جميعنا تنمسك بدولتنا ومؤسستنا وقوانيننا ونؤمن بأنها ستستصفنا بإنهاية وستتبع الطرق القضائية والقانونية بتقديم اعتراض على هذا القرار المجحف بحقنا والطعن بتقييم اللجنة وتقديراتها والأنس التي بني عليها هذا القرار، وستنوجه إلى أصحاب الشأن في الجمهورية العربية السورية وعلى أعلى المستويات حتى يصل صوتنا، فنحن أبناء هذا الوطن وإن تكون غير ذلك».

وأطلعت «الوطن»، على قائمة المباني التي أدرجت فيها البيوت الصالحة للسكن، وتضمنت أكثر من 200 مبنى تضم لـ 690 منزلاً، وتقع في تجمع التركمان شمال الحي، حيث كانت جادات التجمع تشكل خط تماس مع التنظيمات الإرهابية التي كانت تتحصن في الجهة الجنوبية من الحي المغلقة الجادات.

وطوال فترة سيطرة التنظيمات الإرهابية على الجزء الجنوبي من حي التضامن لم تدخل في جادات تجمع التركمان وبقيت تحت سيطرة



الجيش العربي السوري، ولكن أهالي المنازل في تلك الجادات تزحوا من منازلهم نتيجة المعارك التي كانت تحصل على خط التماس.

وبحسب تصريح سرور الثلاثاء الماضي لـ «الوطن»، فإن ما تبقى من منازل في المناطق التي كان يسيطر عليها الإرهابيون والواقعة جنوب شرعي يعتمد على أسس غير سليمة ومخالفًا لكل الشرائع والقوانين فبعض يعتبرون مساهلتنا مخالفتاً بينما اعتبروا (أهالي) 690 منزلاً لهم حق العودة وبالأساس هذه المنازل معظم أهاليها لم يهجروا وبقيت بأيدي أصحابها أصلاً ولم يدخلها مسلحون، وذلك لتغطية على سليمهم عشرات الآلاف من بيوتنا التي معظمها لم يتعرض لهم جراء الأعمال الحربية إنما تعرضت للنهب والتخريب على أيدي الفاسدين والمارقين».

وقال: «جميعنا تنمسك بدولتنا ومؤسستنا وقوانيننا ونؤمن بأنها ستستصفنا بإنهاية وستتبع الطرق القضائية والقانونية بتقديم اعتراض على هذا القرار المجحف بحقنا والطعن بتقييم اللجنة وتقديراتها والأنس التي بني عليها هذا القرار، وستنوجه إلى أصحاب الشأن في الجمهورية العربية السورية وعلى أعلى المستويات حتى يصل صوتنا، فنحن أبناء هذا الوطن وإن تكون غير ذلك».

وأطلعت «الوطن»، على قائمة المباني التي أدرجت فيها البيوت الصالحة للسكن، وتضمنت أكثر من 200 مبنى تضم لـ 690 منزلاً، وتقع في تجمع التركمان شمال الحي، حيث كانت جادات التجمع تشكل خط تماس مع التنظيمات الإرهابية التي كانت تتحصن في الجهة الجنوبية من الحي المغلقة الجادات.

وطوال فترة سيطرة التنظيمات الإرهابية على الجزء الجنوبي من حي التضامن لم تدخل في جادات تجمع التركمان وبقيت تحت سيطرة

خطوا ونجحوا وكانت النتيجة أننا ضحايا الإرهاب والفساد».

واعتبر أن تقرير اللجنة جاء «مجحفاً بحقنا» واستخدمت اللجنة تعابير مضللة وكانت تخشى على سلامتنا وهي التي قررت إفقارنا وإفقار أولادنا وكان القرار غير قانوني وغير شرعي يعتمد على أسس غير سليمة ومخالفًا لكل الشرائع والقوانين فبعض يعتبرون مساهلتنا مخالفتاً بينما اعتبروا (أهالي) 690 منزلاً لهم حق العودة وبالأساس هذه المنازل معظم أهاليها لم يهجروا وبقيت بأيدي أصحابها أصلاً ولم يدخلها مسلحون، وذلك لتغطية على سليمهم عشرات الآلاف من بيوتنا التي معظمها لم يتعرض لهم جراء الأعمال الحربية إنما تعرضت للنهب والتخريب على أيدي الفاسدين والمارقين».

## عشرات المحامين تبرعوا للترافع ضد قرار هدم 6 آلاف منزل

للترافع في القضية أمام القضاء. وفي السياق طالب أحد النشطاء في صفحة «مهجري حي التضامن» محافظ دمشق، وجميع المسؤولين المولكين بحماية الشعب وأمنه وكرامته، بسماع صوت مهجري حي التضامن وعبر وضع حد لتجار العقارات والفاستين والذين يسلبونه استقرارهم ومستقبلهم، والذين يجربون التلاعب بمصيرهم، والتحكم في حقوقهم بعد تحرير المنطقة من الإرهاب».

على حين إن القسم المنفذ من منطقة الطب شرقياً وحتى شارع دعبول شرقاً المحاذي لمنطقة السليخة التابعة إدارياً لبلدة بيلبا بمسافة تقدر بـ 300 م، ومن شارع فرن «أبو تربة» شمالاً حتى قوس يلبا جنوباً بمسافة تقدر بـ 400 م، كانت فيه نسبة المرام أكبر.

وبذلك تقدر نسبة المنازل التي يمكن ترميمها في القسم الجنوبي فقط من الحي والواقعة في جزئه الغربي بأكثر من 60 بالمئة، على حين تصل نسبة المنازل التي طالها دمار شبه كامل وتقع في قسمة الشرقي إلى نحو 40 بالمئة، ما يعني أن نسبة الدمار شبه الكلي طالت ما يقارب 20 بالمئة من منازل الحي، على اعتبار أن القسم الشمالي من الحي الذي تقدر مساحته بأكثر من 60 من المساحة الكلية للحي كان تحت سيطرة الدولة ولم يطله أضرار سوى أضرار القاذف التي كان الإرهابيون يطلقونها عليه، والحياة فيه طبيعية.

وكانت أعداد سكان الحي قبل بداية الأحداث في البلاد منسحباً آذار 2011 تقدر بـ 20 ألف يشكلون نصفاً اجتماعياً متنوعاً، فسكانه ينحدرون من أغلب محافظات البلاد، وأغلبيتهم منخرطون في مؤسسات الدولة وعلى كل المستويات، ومن ضمنهم نسبة عالية من الحاصلين على شهادات جامعية، وقد عاش الجميع في ظل تكافل اجتماعي ومحبة كبيرة لعقود من الزمن.

وفيما بعد جرى تطبيق القانون رقم 3 لعام 2018 في الجزء الجنوبي من حي التضامن الذي تم تحريره، والمضمّن إزالة الأتقاض وتحديد المباني المنضرة غير الصالحة للسكن، حيث شكلت محافظة دمشق لجنة برئاسة عضو المكتب التنفيذي، سرور، وعضوية كل من «طارق نحاس وجمال إبراهيم وبشار الفطحة وجمال يوسف وحمدي حيدر»، وقامت بأكثر من جولة في الحي. وقامت «الوطن» بأكثر من جولة في الجزء الجنوبي من حي التضامن، وأطلعت على الدمار والتخريب الذي تسبب به الإرهابيون سواء لناحية شبكات الكهرباء والمياه والهاتف أم لناحية منازل المواطنين.

ويعتبر «حي التضامن» العشوائي التابع إدارياً لمحافظة دمشق، بوابة العاصمة من الجهة الجنوبية والفاصلة بين المدينة وريفها، ويحده من الغرب مخيم اليرموك، وبلدات بيلبا ولبدا من الشرق والجنوب على التوالي، أما من الشمال فتمتلكها الزاهرة ورف الشوك.

وخلال جولات «الوطن» في الجزء الجنوبي من الحي، لاحظنا أن القسم الممتد من شارع فلسطين التابع لمخيم اليرموك غرباً وحتى الجادات المحاذية لمنطقة الطب شرقاً، بمسافة تقدر بنحو 400 م، ومن ساحة النجوم شمالاً وحتى دوار فلسطين جنوباً بمسافة تصل إلى 500 م، طاله دمار جزئي ويمكن ترميم المنازل فيه، وتقدر مساحته بأكثر من نصف مساحة الجزء الجنوبي من الحي، على حين إن القسم المنفذ من منطقة الطب غرباً وحتى شارع دعبول شرقاً المحاذي لمنطقة السليخة التابعة إدارياً لبلدة بيلبا بمسافة تقدر بـ 300 م، ومن شارع فرن «أبو تربة» شمالاً حتى قوس يلبا جنوباً بمسافة تقدر بـ 400 م، كانت فيه نسبة المرام أكبر.

وبذلك تقدر نسبة المنازل التي يمكن ترميمها في القسم الجنوبي فقط من الحي والواقعة في جزئه الغربي بأكثر من 60 بالمئة، على حين تصل نسبة المنازل التي طالها دمار شبه كامل وتقع في قسمة الشرقي إلى نحو 40 بالمئة، ما يعني أن نسبة الدمار شبه الكلي طالت ما يقارب 20 بالمئة من منازل الحي، على اعتبار أن القسم الشمالي من الحي الذي تقدر مساحته بأكثر من 60 من المساحة الكلية للحي كان تحت سيطرة الدولة ولم يطله أضرار سوى أضرار القاذف التي كان الإرهابيون يطلقونها عليه، والحياة فيه طبيعية.

وكانت أعداد سكان الحي قبل بداية الأحداث في البلاد منسحباً آذار 2011 تقدر بـ 20 ألف يشكلون نصفاً اجتماعياً متنوعاً، فسكانه ينحدرون من أغلب محافظات البلاد، وأغلبيتهم منخرطون في مؤسسات الدولة وعلى كل المستويات، ومن ضمنهم نسبة عالية من الحاصلين على شهادات جامعية، وقد عاش الجميع في ظل تكافل اجتماعي ومحبة كبيرة لعقود من الزمن.

## 7 ملايين ليرة لإعادة تأهيل مركز إجازات السوق خلال شهرين

حمص - نبال إبراهيم

بيّن مدير مركز إجازات السوق بحمص المهندس زوّان الحلبي لـ «الوطن» أن المركز الرئيسي لإجازات السوق بمحافظة حمص الواقع في منطقة شمسين على طريق عام حمص - دمشق تعرض لأضراراً فنية جسيمة وتمت سرقة أجهزة الكمبيوتر والتجهيزات التي كانت فيه من قبل العصابات الإرهابية المسلحة خلال تواجدهم بالمنطقة، مبيّناً أن نسبة الأضرار فيه تجاوزت 50٪ وأن القيمة المالية الإجمالية للأضرار قدرت بحوالي 45 مليون ليرة سورية بحسب الكشف الذي تم إعداده من قبل لجان مختصة بمديرية الخدمات الفنية بالمحافظة. وأوضح أن إدارة المركز عملت على إعداد دراسة لإعادة تأهيل المركز بشكل إسعافي بقيمة 7 ملايين ليرة سورية وتم رفع الكشف لوزارة النقل والمواصلات الطرية للعمل على تخصيص المبلغ المطلوب على بند إعادة الإعمار للبدء بأعمال إعادة تأهيل وتجهيز المركز، لافتاً إلى أنه سيتم المباشرة بأعمال التأهيل فور رصد الاعتمادات المالية اللازمة ومن المتوقع العودة للعمل ضمن المركز وعودة إجراء الفحص فيه لكل المتقدمين للحصول على إجازات السوق خلال مدة أقصاها شهرين من تاريخه.

وبين أنه حالياً يتم فحص المتقدمين في المدارس الخاصة ريثما يتم تجهيز المركز الرئيسي والعودة إليه، مشيراً إلى أن عدد المدارس الخاصة العاملة في الوقت الحالي بمحافظة حمص هي 8 مدارس موزعة على كامل جغرافية المحافظة باستثناء المناطق التي عانت لفترة من تواجد الإرهابيين وممارستهم

## حملة على الدراجات النارية في سلمية

حملة - محمد أحمد خبازي

ويطلقون العنان لدرجاتهم السريعة.

وأكد رئيس اللجنة الأمنية والعسكرية في المنطقة أن القرار الحاسم اتخذ للقضاء على هذه الظواهر التي يسببها مستخدمو الدراجات النارية المهربة والنظامية من مراهقين وزعران ولا رجوع عنه.

وبين أنه تم القبض على 17 شاباً من هؤلاء المسيئين إلى المجتمع المحلي، ومصادرة 14 دراجة نارية، ونظّم فيها ضبط جماعي أصولاً وأحيل المخالفون إلى القضاء.

وأوضح رئيس اللجنة أن الحملة مستمرة للقضاء على كل المظاهر المسببة للمدنية وأهلها، ولا يستثنى أحد من ذلك، فالحملة تطول جميع الركبتين لجرائم السرقة أو الإساءة لأدباب العامة، والقانون يطبق على الجميع.

ورداً على سؤال لـ «الوطن» حول تساهل الدوريات المشتركة مع بعض راكبي الدراجات، أكد رئيس اللجنة الأمنية والعسكرية أن الدراجة النارية تعد وسيلة النقل الوحيدة في المدينة للعديد من أصحاب المهن والمعلمين والموظفين والمواطنين الراشدين، وهؤلاء تقدر وضعهم كونه لا يسببون لأحد ولا يستخدمون دراجاتهم إلا للقضاء شؤونهم وأعمالهم، فنحن نراعي ظروف المواطنين وأحوالهم ولا نصادر الدراجة إلا ممن يساء استخدامها وهذه أوامرنا للدوريات المشتركة.

والطرق الفرية بعد مغيب الشمس، وأكبر ريس اللجنة الأمنية والعسكرية في المنطقة أن القرار الحاسم اتخذ للقضاء على هذه الظواهر التي يسببها مستخدمو الدراجات النارية المهربة والنظامية من مراهقين وزعران ولا رجوع عنه.

وبين أنه تم القبض على 17 شاباً من هؤلاء المسيئين إلى المجتمع المحلي، ومصادرة 14 دراجة نارية، ونظّم فيها ضبط جماعي أصولاً وأحيل المخالفون إلى القضاء.

وأوضح رئيس اللجنة أن الحملة مستمرة للقضاء على كل المظاهر المسببة للمدنية وأهلها، ولا يستثنى أحد من ذلك، فالحملة تطول جميع الركبتين لجرائم السرقة أو الإساءة لأدباب العامة، والقانون يطبق على الجميع.

ورداً على سؤال لـ «الوطن» حول تساهل الدوريات المشتركة مع بعض راكبي الدراجات، أكد رئيس اللجنة الأمنية والعسكرية أن الدراجة النارية تعد وسيلة النقل الوحيدة في المدينة للعديد من أصحاب المهن والمعلمين والموظفين والمواطنين الراشدين، وهؤلاء تقدر وضعهم كونه لا يسببون لأحد ولا يستخدمون دراجاتهم إلا للقضاء شؤونهم وأعمالهم، فنحن نراعي ظروف المواطنين وأحوالهم ولا نصادر الدراجة إلا ممن يساء استخدامها وهذه أوامرنا للدوريات المشتركة.